رهان الأمن الصحي في الجزائر في ظل الأزمات الممتدة:
قراءة نقدية في أدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي

The health security bet in Algeria in light of the protracted crises:
A critical reading of the roles of the National Agency for Health Security

آسية بلخير*
جامعة 8ماي 1945 قالمة – الجزائر
Belkhir.assia@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال: 06 /02/ 2022 تاريخ القبول:04 /2022/04 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

فرضت الأزمات الصحية والأوبئة المستجدة خاصة أزمة كورونا على الحكومات ضرورة ترجيح كفة الاهتمام نحو الصحة العمومية وما يرتبط بمشكلاتها العامة المتغيرة، فانصب التركيز على ضرورة ضمان الحد الأدنى –على الأقل– من الأمن الصحي للفرد الذي أضحى مطلبا إنسانيا عالميا يحتاج الى تكاثف الجهود لبلوغه، ووعيا بأهمية هذا المطلب في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي سارعت الجزائر الى انشاء الوكالة الوطنية للأمن الصحي التي أوكلت لها مهمة صياغة استراتيجية شاملة للأمن الصحي وعصرنة الأنظمة الصحية بما يعزز قدراتها في مواجهة الأزمات الصحية الممتدة والمستديمة، فهدف الدراسة ينصب حول تحديات وفرص تحقيق الأمن الصحي في الجزائر كرهان استراتيجي في ظل الأزمات المستديمة كجائحة كورونا وبالتركيز على أدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي من خلال دراسة تحليلية–نقدية لأدوارها بالوقوف على رؤيتها للأمن الصحي وأبرز التحديات التي تعيقها مع تقديم تصور علمي حول متطلبات حوكمة الوكالة وأهمية أنظمة اليقظة الاستراتيجية والانذار المبكر في تحقيق أهدافها بيسر وبأقل الخسائر.

كلمات مفتاحية: الأمن الصحي. الأزمات الصحية. اليقظة الاستراتيجية.

Abstract:

The Corona pandemic had a great impact on the individual and governments due to its unique specificity, which is characterized by the rapidity of change and the severity of the impact, which made governments unable to contain its effects, which has threatened their stability and security. Or the absence of health crisis management systems in it, which intensified its challenges and forced it to review its health system in order to enhance its capabilities in the face of permanent crises.

The study will examine the health security stake in Algeria in light of the persistent crises, an analytical-evaluative study of the roles of the National Agency for Health Security.

Keywords: Health Security- Health Crises -Strategic Vigilance .

*المؤلف المرسل

مقدمة

ترتبط كرامة الفرد ورفاهيته بدرجة كبيرة باستقراره وأمنه، هذا الأخير لا يتحقق إلا بتمكين الفرد وزيادة مقدرته على احتواء المخاطر والأزمات والتهديدات التي تواجهه في بحثه عن العيش الكريم، ومن أبرزها المخاطر الصحية التي لطالما كانت مصدر تهديد مباشر لصحة الفرد جعل من احتوائها مسألة تؤرق الشعوب والحكومات على السواء، وما زاد صعوبتها بروز نمط جديد من الأوبئة أظهر عجز الحكومات وفشل سياساتها الصحية في مواجهتها أو على الأقل احتوائها لما تتميز به من خاصية سرعة الانتشار والتغير وعمق الأثر وضبابية مساراتها لتبقى مسألة تحقيق الأمن الصحي محل بحث وجدل.

ألقت جائحة كوفيد19 بآثارها على جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى العسكرية متجاوزة بذلك حدود الدولة القطرية لتتحول الى قضية عالمية ارتبط فيها أمن الفرد بأمن الجماعة وفرضت المزيد من التعاون الدولي في إدارة الجائحة بفعالية وكفاءة، غير أن المتتبع لسياسات إدارة أزمة كوفيد 19 يجد فيها تباينا من حيث مضمونها وغموض حول مخرجاتها، لتجعل من فعالية نظم إدارتها موضع نقد دائم حول أساليبها وآلياتها.

إن خصوصية جائحة كورونا الفريدة جعلت من تحقيق الأمن الصحي رهانا تتسابق الدول الى كسبه، حيث عمدت الى اتخاذ كافة الإجراءات في التقليل من حدتها الى أدنى حد، غير أن ذلك يبقى مرهونا بعدة عوامل متشابكة الأبعاد تحتاج الى تدبير رشيد لإدارة الجائحة، وهوما ستركز عليه هذه الدراسة.

المشكلة البحثية:

يتضح مما سبق أن جائحة كورونا أصبحت متغيرا جديدا في السياسة الصحية في هدفها في تحقيق الأمن الصحي للفرد، وهوما نعمد الى التعمق في فهمه وتحليله وفق الأسس العلمية والمنهجية المعروفة من خلال طرح التساؤل المحوري التالي :

كيف يمكن إدارة الأزمات الممتدة بما يضمن تحقيق الأمن الصحي في الجزائر؟، وماهي أدوار/حدود الوكالة الوطنية للأمن الصحي في تعاملها مع الأزمة؟

تتفرع هذه **المشكلة الرئيسة** الى التساؤلات التالية :

-مالمقصود بالأمن الصحي؟ وماهي نظم إدارة الازمات الصحية؟

-كيف تعاملت الجزائر مع أزمة كورونا؟ وما مدى فعالية نظم إدارة الأزمات الصحية فيها؟

-ماهي أدوار المركز الوطني للأمن الصحي في احتواء الأزمة وضمان الأمن الصحي؟

-كيف يمكن ترشيد نظم إدارة الأزمة على الأقل في ظل المعطيات الراهنة؟

تفرض علينا دراسة هذه الاشكالية اختبار مجموعة من الفرضيات التالية:

-كلما كانت هناك نظم إدارة أزمات صحية تتسم بالوضوح والعلمية كلما تمكنا من التحكم في الأزمات وضمان الأمن الصحي.

-كان لجائحة كرورنا بطابعها الخاص الممتد والمتغير الفضل في إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الصحي ونظم إدارة الأزمات الصحية.

-يشكل تأسيس الوكالة الوطنية للأمن الصحي في الجزائر نقطة تحول في سياساتها الصحية ويعبر عن وعيها بأهمية إدارة الأزمة بما يحقق الأمن الصحي.

أما عن **أهداف الدراسة** فهي تتمحور حول النقاط التالية:

- خاصية الفجائية والسرعة وشدة الانتشار وصعوبة التنبؤ بمسارات جائحة كورونا شكلت تهديدا كبيرا وخطيرا على حياة الأفراد وضع الحكومات في موضع المسؤولية والمساءلة، الأمر الذي دفعنا الى التعمق في فهمها؛
- حتمية سرعة الاستجابة في التعامل مع الجائحة جعل الحكومات تسارع الى اتخاذ تدابير وإجراءات عشوائية وغير مدروسة بعيد عن النظم والأساليب العلمية لإدارة الأزمات، وهوما يدفعنا الى التعرف على نقاط الخلل وكيفية تجاوزها؛
- وعيا من الجزائر بأهمية تحقيق الأمن الصحي سارعت الى تشكيل الوكالة الوطنية للأمن الصحي تابع لرئاسة الجمهورية يتولى مهام عديدة في سعيه لبلوغ أهدافه، لذا نحاول التعرف على حقيقة أدواره وقدراته في ذلك.

وفي اختبارنا للفرضيات السابقة، تفرض علينا الدراسة العلمية اتباع **منهجية علمية** بالاعتماد على أدوات ومناهج البحث العلمي المتعارف عليها وفق خصوصية الموضوع الذي دفعنا الى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة بالإسقاط على الحالة الجزائرية في سعيها لتحقيق الأمن الصحي وادارة جائحة كورونا، وكذا المنهج التحليلي-الوصفي في وصف حجم الجائحة وآثارها وتحليل انعكاساتها على الصحة العمومية للفرد الجزائري بما يهدد أمنه الصحي، وفي طرحنا لنموذج إدارة الأزمات الصحية يرتكز على نظم الإنذار المبكر واليقظة الاستراتيجية، وفق الخطة التالية:

أولا: الأمن الصحي/الأزمات الصحية: المفهوم وحدود العلاقة

1-الأمن الصحي: نطاق المفهوم ومجالاته

2-الأزمات الصحية: المفهوم والخصوصية

ثانيا: استراتيجية الجزائر في ضمان الأمن الصحي في ظل جائحة كوفيد 19: مقاربة تحليلية-نقدية لأدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي

1- أدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي في ضمان الأمن الصحي: رؤية تقويمية.

2-حوكمة الوكالة الوطنية للأمن الصحي : نحو نموذج فعال لإدارة الأزمات الصحية.

أولا: الأمن الصحي/الأزمات الصحية: المفهوم وحدود العلاقة

تبلور مفهوم الأمن الصحي في أوائل تسعينيات القرن الماضي، وسرعان ما انتشر ليعبر عن مرحلة جديدة في معالجة قضايا الصحة العامة، صاحب بلورة مفهوم الأمن الصحي ظهور نهج جديد للمخاطر الصحية فرضت أنماطا جديدة في أساليب التعامل معها ونظم إدارتها على النحو الذي يقلل من آثار تلك المخاطر.

1. الأمن الصحي: نطاق المفهوم ومجالاته

أكد الإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948 في مادته 25 في الفقرة الأولى على " لكلِّ شخص حقٌ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية..."[1]، لتؤكد هذه المادة حق الفرد في الحصول على الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية، ونظرا لتفاقم المخاطر الصحية الكثيرة والمتشابكة ارتبط حق الفرد في الصحة بالأمن الإنساني في بعده الصحي الذي لا يعبر فقط على الحصول على الخدمات الصحية بل يتجاوزه الى تمكين الأفراد وزيادة مقدرتهم على التعامل مع الأخطار وتوسيع الخيارات أمامهم.

1.1. تعريف الأمن الصحي

عرفت هيئة الأمم المتحدة في تقريرها الصادر سنة 1994 الأمن الصحي بأنه "ضمان الحد الأدنى من الأمراض والوقاية منها"، كما عرفته سنة 2000 بأنه "مدى توفر الخدمات الصحية للجميع وبأسعار مقبولة، مقابل مقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمات، سواء ما تعلق بنظم الرعاية والوقاية، أو نظم التأمين الصحي...لاسيما في ظل انتشار الأوبئة والامراض المعدية".[2]

كما عرفته منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر سنة 2004 بأنه "الخلو من الأمراض وعدم وجود عجز أو قصور في قدرات الانسان، بالإضافة الى ارتفاع مستوى الكفاية العقلية والبدنية للإنسان ما ينعكس على قدرته في التعامل والتكيف مع بيئته وما تتضمنه من متغيرات..."[3]

من التعريف السابق، نلاحظ أن المفهوم لا يقتصر على مجابهة الأمراض والتداوي والتطبيب...بل يتجاوزه الى تمكين وزيادة قدرة الفرد على مواجهة تلك الأخطار الصحية والاستعداد للتعامل معها.

وفي تعريف آخر لها تعرف الأمن الصحي بأنه: "الأنشطة المطلوبة، الاستباقية والتفاعلية على حدٍّ سواء، للتقليل إلى أدنى حدّ من التعرض لأحداث حادة يمكن أن تعرِّض الصحة الجماعية للسكان الذين يعيشون عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية، للخطر".[4]

في التعريف السابق، نلحظ اتساع نطاق الأمن الصحي لينطلق من مستوى الفرد الى الجماعة، وأن المشكلات الصحية قد تجاوزت الحدود القطرية لتتحول الى قضايا عالمية تفرض مزيد من التعاون الدولي.

وعرفت المدرسة الوطنية للصحة العمومية الفرنسية الأمن الصحي بأنه "مجموعة الشروط التقنية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية،...اللازمة التي تمنح الأفراد السلامة والثقة التي يرغبون بها اتجاه المخاطر الصحية" [5].

نجد أن هذا التعريف أخذ الطابع التقني–والفني في التعامل مع الأخطار الصحية إذ يعبر عن مجموعة الشروط الواجب توفيرها للفرد حتى تتحقق له صفة التمكين في مواجهة تلك المخاطر، نلمس اتجاه واضح لدور الدولة في توفير الأمن الصحي.

وفي تعريف آخر، عرفته بأنه "جميع القرارات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى حماية السكان من جميع الأخطار والمخاطر الصحية التي تعتبر خارجة عن سيطرة الأفراد وبالتالي تقع تحت مسؤولية السلطات العامة".

حسب هذا التعريف نجد أن الأمن الصحي يتعامل مع السلامة وتقييم المخاطر الصحية باعتبارها قضية ذات اهتمام عام تحتاج الى تعبئة موارد بشرية ومالية كبيرة نظرا لخصوصية المفهوم وتشابك أبعاد وتعدد تخصصاته وتعقد قضاياه التي تتجاوز إطار الدول القومية.[6]

كما يعنى مفهوم الأمن الصحي" بضرورة خلو وسلامة كل دول العالم من كل الأمراض والأخطار والأوبئة التي تهدد الصحة العمومية، التي تتلخص طبيعتها بكونها علم وفن الوقاية من المرض، وإطالة العمر، وتعزيز الصحة والكفاءة النفسية والبدنية من خلال جهود ينظِّمها المجتمع لإصلاح البيئة، ومكافحة الأمراض السارية، وتثقيف الفرد حول حفظ صحته الشخصية، وتنظيم خدمات طبية وتمريضية للتشخيص المبكِّر للمرض ومعالجته معالجة وقائية، وإيجاد آلية اجتماعية لضمان تمتُّع كل فرد بمستوى معيشي يكفي لصون صحته، وتنظيم هذه الفوائد لتمكين كل مواطن من إعمال حقه الطبيعي في التمتُّع بالصحة وطول العمر".[7]

مما سبق، يمكن صياغة التعريف الاجرائي التالي:

الأمن الصحي هو "مجموع الإجراءات والتدابير التي تهدف الى الحفاظ على صحة الانسان وحمايته ووقايته من المخاطر التي تهدده، وينظر لصحة الانسان ضمن بعدين: البعد الفردي: ويشمل الجوانب الجسمانية، النفسية، العقلية، الروحية، وبعد الصحة العمومية والذي يعبر عن صحة الفرد ضمن الجماعة وصحة المجتمع، ورفع مستوى المناعة الجماعية".

2.1. مجالات الأمن الصحي

تتحدد مجالات الأمن الصحي بمجالات المخاطر والمشكلات التي تواجه الصحة العمومية، وقد حددتها منظمة الصحة العالمية في:

1.2.1.الأمراض المستجدة والمعدية

إن الأمراض المستجدة التي تتميز بشدة الإعداء وسهولة وسرعة الانتشار ما يزيد من خطورتها وتهديدها للأمن الصحي، أصبحت تمثل التحدي الأكبر للدول وللمنظمات الدولية المعنية بمكافحتها والتصدي لها مثل فيروس كورونا المتسبب لمرض المتلازمة الرئوية الحادة(سارس)، والايبولا، ومرض إنفلونزا الطيور... إضافة الى بعض الأمراض التي ظهرت سابقا ولازالت تشكل خطرا كبيرا على الأمن الصحي

مثل: الطاعون، والكوليرا، شلل الأطفال، حمى الوادي المتصدع، الايدز...الخ. كلها أمراض لا تفرق بين الحدود أو المناطق نظرا للسرعة المذهلة للانتشار في أنحاء العالم التي أصبحت تهدد استقرار المجتمعات المحلية بكاملها خاصة الأكثر فقرا منها[8].

2.2.1.سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي

لطالما كانت الأمراض الناجمة عن سوء التغذية من أكثر الأمراض التي تهدد صحة الانسان خاصة في الدول الفقيرة التي تنعدم فيها سياسات صحية وغذائية متكاملة، بحيث أن السلسلة الغذائية لكثير من الشعوب غير متوازنة نظرا للتباين والضعف في المستوى المعيشي.

ويشمل سوء التغذية في جميع أشكاله نقص التغذية (الهزال والتقزّم ونقص الوزن)، ونقص الفيتامينات أو المعادن، وفرط الوزن، والسمنة، والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي.[9]

3.2.1.الأزمات الدولية والطوارئ الإنسانية وتغير المناخ

تتسبب التغيرات البيئية والمناخية في ظهور كوارث طبيعية كالفيضانات، الزلازل، الأعاصير، الجفاف، موجات الحر، ظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن التلوث البيئي... والتي خلقت العديد من الأزمات الطارئة والمفاجئة تسببت في وفاة العديد من الأفراد والحاق الكثير من الأضرار المادية، كما كشفت عن فشل النظم الصحية الحكومية في احتوائها.

4.2.1.الأخطار الكيميائية والإشعاعية وخطر الإرهاب البيولوجي

وهي مجموع الأخطار الناجمة عن النشاطات الكيماوية والنووية والتي تتسبب في حوادث خطيرة وتسربات إشعاعية أو كيماوية أو نووية تهدد مباشرة حياة وصحة الإنسان، بالإضافة الى الإرهاب البيولوجي من خلال استعمال عدة مـــواد كيمـــــاوية وبيولوجية خطـــيرة في أعمال هجومية وإرهابية.[10]

تلك المشكلات تضع حكومات الدول موضع تأهب واستعداد لمواجهة المستجدات من خلال صياغة سياسات صحية قادرة على احتوائها والتقليل من آثارها، لذا فمفهوم الأمن الصحي لا يقتصر على مواجهة الأخطار الصحية فقط بل يرتبط أيضا بمقدرة الحكومات على تعزيز قدرات الأفراد على مواجهة تلك المخاطر بما يمكنهم من العيش في بيئة سليمة ونظيفة.

2. الأزمات الصحية: المفهوم والخصوصية

تشكل الأزمة الصحية تهديدا وخطرا للحالة الصحية للسكان، وهناك سمتان تجعل من الممكن الاعلان عن وجوها: إعلان الدولة حالة الطوارئ نتيجة مخاطر لأزمة صحية، أو تنشأ بشكل خاص كوباء بسبب العوامل المسببة للأمراض كفيروس انفلونزا الخنازير، أو أزمة مخدرات أو غذاء أو بسبب الطبيعة كموجة الحر وغيرها.

1.2. مفهوم الأزمة الصحية

بدأ مفهوم إدارة الأزمات الصحية يتبلور بعد انتشار أزمة فيروس انفلونزا الطيور 2003، ما دفع أمانة منظمة الصحة العالمية لإصدار تقرير في 23 نوفمبر 2004 بعنوان "الاستجابة لمقتضيات الجوانب الخاصة بالصحة في الأزمات" حددت فيه أسباب الأزمات الصحية وكيفية إدارتها من خلال ثلاث مراحل أساسية، وتعرف إدارة الأزمات الصحية بأنها "مجموعة من الإجراءات والقرارات وفق مجموعة من الأدوات والأساليب العلمية، تهدف لمنع وقوع أزمات صحية، والاستعداد للتعامل معها في حال حدوثها". [11]

ويمكن تعريف الأزمة الصحية بأنها حدث/تهديد/خطر يهدد وجود الانسان وسلامته يتسم بالفجائية والضبابية تتسارع فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول والغموض[12]، في ظل نقص المعلومات وضغط الوقت، تظهر الحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة(سياسات تكيفية مرنة)[13]، وتسود حالة من عدم التأكد وعدم اليقين نتيجة لنقص المعلومات وسرعة التغير، ومنه ضعف القدرة على التنبؤ باتجاه ومسار ومستقبل الأزمة، ما يولد حالة قلق لدى الحكومات وصعوبة في اتخاذ القرار واختيار البديل الأفضل بل تكتفي باختيار البديل الأنسب على الأقل في تلك المرحلة ووفق المعطيات المتوفرة.[14]

كما تعرف الأزمة الصحية بأنها "تهديد للحالة الصحية للسكان" أو هي " كل حالة من الخوف والتوتر والقلق تصيب المواطنين نتيجة انتشار أوبئة وأمراض خطيرة في ظل استجابة ضعيفة ورعاية صحية غير كافية من أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية"، فالأزمة الصحية الناتجة عن انتشار الأمراض سرعان ما تتحول إلى أزمة إقليمية ثم دولية وهو ما حدث في انتشار أنفلونزا الطيور ثم الخنازير، إضافة الى ما تعاني منه دول العالم من انتشار للأمراض مثل الملاريا، الكوليرا والتيفوئيد ومؤخرا كورونا التي تحولت إلى أزمات صحية عالمية وضعت لها منظمة الصحة العالمية الخطط الاستراتيجية لمجابهتها والتعامل معها للقضاء عليها عن طريق مساعدة وتوعية تلك الدول بإعداد تدابير الوقاية والحد من تفاقم الأزمة الصحية والتقليل من آثارها.[15]

وتصنف الأزمات الصحية وفق معايير عدة منها المضمون والمجال فنجد أزمات اجتماعية، اقتصادية، بيئية، ... ووفق النطاق الجغرافي لها فتكون وطنية أو محلية داخل الدولة أو إقليمية أو دولية.

وتعود أسباب نشوء الأزمات الصحية غالبا لعوامل بشرية أو اجتماعية أو اقتصادية وأحيانا سياسية في الدول التي تعاني صراعات ونزاعات داخلية أو خارجية، وفي عديد من الأحيان لأسباب فنية، وهناك ميزتان يمكن الاستناد إليهما للإعلان عن وجود أزمة صحية:

أولا: حالة الطوارئ؛

ثانيا: حدة الخطر عند وقوع الأزمة.[16]

2.2. خصائص الأزمة الصحية

تعد الأزمات الصحية أكثر وطأة وشدة عن غيرها من الأزمات رغم تقاسمها لنفس الخصائص، ويمكن تحديد خصوصيتها في:

- عنصر المفاجأة: أي لا تكون هناك علامات أو إشارات لوقوعها؛
- عنصر ضيق الوقت: بين الأحداث المتعاقبة والمتغيرة؛
- الإرباك في صناعة القرار: كثرة التغير والفجائية تضع صانع القرار موضع ارباك حول اختيار القرار الصائب؛
- عدم وفرة المعلومات الكافية: لا تعطي الأزمة الوقت الكافي لجمع المعلومات حولها لاتخاذ القرار السليم الذي غالبا ما يعتمد على محاكاة تجارب سابقة ومشابهة؛
- ضعف الإمكانات: لعدم المعرفة الجيدة بمضمون الأزمة والتي غالبا ما تفوق قدرات الحكومات في التعامل معها ما يشكل عنصرا آخر في ارباك صانع القرار؛
- التوتر والإحساس بالخطر: نظرا لخصوصية الفجائية وسرعة التغير والانتشار تخلق حالة من الهلع والخوف من آثارها سواء بالنسبة لصناع القرار أو للمجتمع المستهدف. [17]

3.2. إدارة الأزمات الصحية: المفهوم والمراحل

يتفق الباحثون على أن إتباع الأسلوب العلمي في إدارة الأزمات هو الأسلوب الأكثر ضمانا للسيطرة عليها وتوجيهها لمصلحة المجتمع، فالإدارة الفعالة للأزمة يضمن الحفاظ على الحد الأدنى من الأمن الصحي.

وعرف "الخضيري" إدارة الأزمة بأنها "التخطيط لما قد لا يحدث" أو "هي قدرة المنظمة على التعامل بسرعة وفاعلية مع العمليات الموقفية والشرطية وأن يكون الهدف العام من ذلك تقليل المخاطر على صحة الإنسان وسلامته وأمنه أو منعها من الأساس". [18]

كما تعرف إدارة الأزمات الصحية بأنها "مجموعة من الإجراءات والقرارات وفق مجموعة من الأدوات والأساليب العلمية، تهدف لمنع وقوع أزمات صحية، والاستعداد للتعامل معها في حال حدوثها". [19]

ويرتكز نظام إدارة الأزمات على المراحل التالية:

1-اكتشاف إشارات الإنذار: وتعني تشخيص المؤشرات والأعراض التي تنبئ بوقوع أزمة ما؛

2-الاستعداد والوقاية: وتعني التحضيرات المسبقة للتعامل مع الأزمة المتوقعة بقصد منع وقوعها أو التقليل من آثارها؛

3-احتواء الأضرار: وتعني تنفيذ ما خطط له في مرحلة الاستعداد والوقاية والحيلولة دون تفاقم الأزمة وانتشارها؛

4-استعادة النشاط: وهي العمليات التي يقوم بها الجهاز المعني لغرض استعادة توازنه ومقدرته على ممارسة أعماله الاعتيادية كما كان من قبل؛

5-التعلم: وهو المرحلة الأخيرة وهي بلورة ووضع الضوابط لمنع تكرار الأزمة وبناء خبرات من الدروس السابقة لضمان مستوى عالي من الجاهزية في المستقبل.[20]

وعموما، يمكن القول أن الأزمة الصحية هي حدث غير متوقع أو خطر يهدد صحة الفرد وبقائه تتسم بالفجائية وسرعة التغير والانتشار وغموض المسار تحتاج الى التعامل معها بأسلوب علمي ومخطط بما يمكن من احتواءها أو على الأقل التقليل من آثارها بما يضمن الأمن الصحي للفرد وللجماعة الاجتماعية، وتمر عملية إدارة الازمة الصحية بمرحلة تقدير الأزمة وتشخيصها للوقوف على مسبباتها وحجمها، ثم مرحلة تحليل الأزمة لتحديد طبيعة التهديد، ونقاط قوتها وضعفها والتنبؤ بآثارها في حالة الاستمرار، ثم مرحلة التخطيط العلمي لمواجهة الأزمة من حيث تحديد الأدوات والوسائل المادية والبشرية والوقت والميزانية...، تليها مرحلة التدخل الفعلي وتقسيم المهام على فريق العمل، لتبقى العملية مستمرة في شكل متابعة ورقابة والتي تشكل مرحلة التغذية الراجعة.

ثانيا: استراتيجية الجزائر في ضمان الأمن الصحي في ظل جائحة كوفيد 19: مقاربة تحليلية-نقدية لأدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي

إن الجزائر وكغيرها من الدول ووعيا منها بخطورة الأزمات الممتدة وأهمية الأمن الصحي كجزء من السيادة الوطنية سارعت الى تأسيس الوكالة الوطنية للأمن الصحي عقب انتشار جائحة كورونا والتي أوكلت لها العديد من المهام التي تتمحور في مجملها حول تحقيق الأمن الصحي.

1. أدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي في ضمان الأمن الصحي: رؤية تقويمية

إن انشاء الوكالة الوطنية للأمن الصحي دليل واضح على أهمية الأمن الصحي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي كما يعد دليلا على إرادة الحكومة الجزائرية على احتواء الجائحة ومواكبة التطورات الحاصلة في الأنظمة الصحية العالمية.

1.1. التنظيم القانوني للوكالة الوطنية للأمن الصحي

الوكالة الوطنية للأمن الصحي هي مؤسسة عمومية أنشأت للرصد والتشاور واليقظة الاستراتيجية والتوجيه والإنذار في مجال الأمن الصحي، تكلف الوكالة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الصحي والسهر على تنفيذها، وهذا بالتشاور مع الهياكل المعنية، كما تضمن الوكالة تنسيق البرامج الوطنية للوقاية من التهديدات وأخطار الأزمات الصحية ومكافحتها، وتتولى مهمة المستشار العلمي لرئيس الجمهورية في مجال الأمن الصحي وإصلاح المنظومة الوطنية للصحة العمومية.

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-158 المؤرخ في 21 شوال 1441 الموافق 13 جوان 2020، والذي يحمل إنشائها ويحدد الأطر العامة لعملها، إذ تعرفها المادة 01 من المرسوم الآنف الذكر بأنها: "مؤسسة عامة ذات طبيعة محددة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تؤدي وظيفة المستشار العلمي لرئيس الجمهورية في مسائل الأمن الصحي وإصلاح النظام الوطني للصحة العامة"[21].

وبحسب المرسوم، فإن الجهاز يديره رئيس يعين بمرسوم رئاسي بدرجة مستشار لرئاسة الجمهورية والذي يشغله حاليا الدكتور" كمال صنهاجي"، يعاونه نائب رئيس ومستشار خاص يعينان بمرسوم رئاسي،

وتنتهي مهامهم بنفس الأشكال، كما تم التأكيد على أن للوكالة "هيئات استشارية وتوجيه علمي ومراقبة استراتيجية، مؤلفة من شخصيات علمية وخبراء ومتخصصين، مثبتين في مجالات خبرتهم، كما أن لديها هياكل إدارية وتنظيمية.[22]

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

شكل رقم 1: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للأمن الصحي

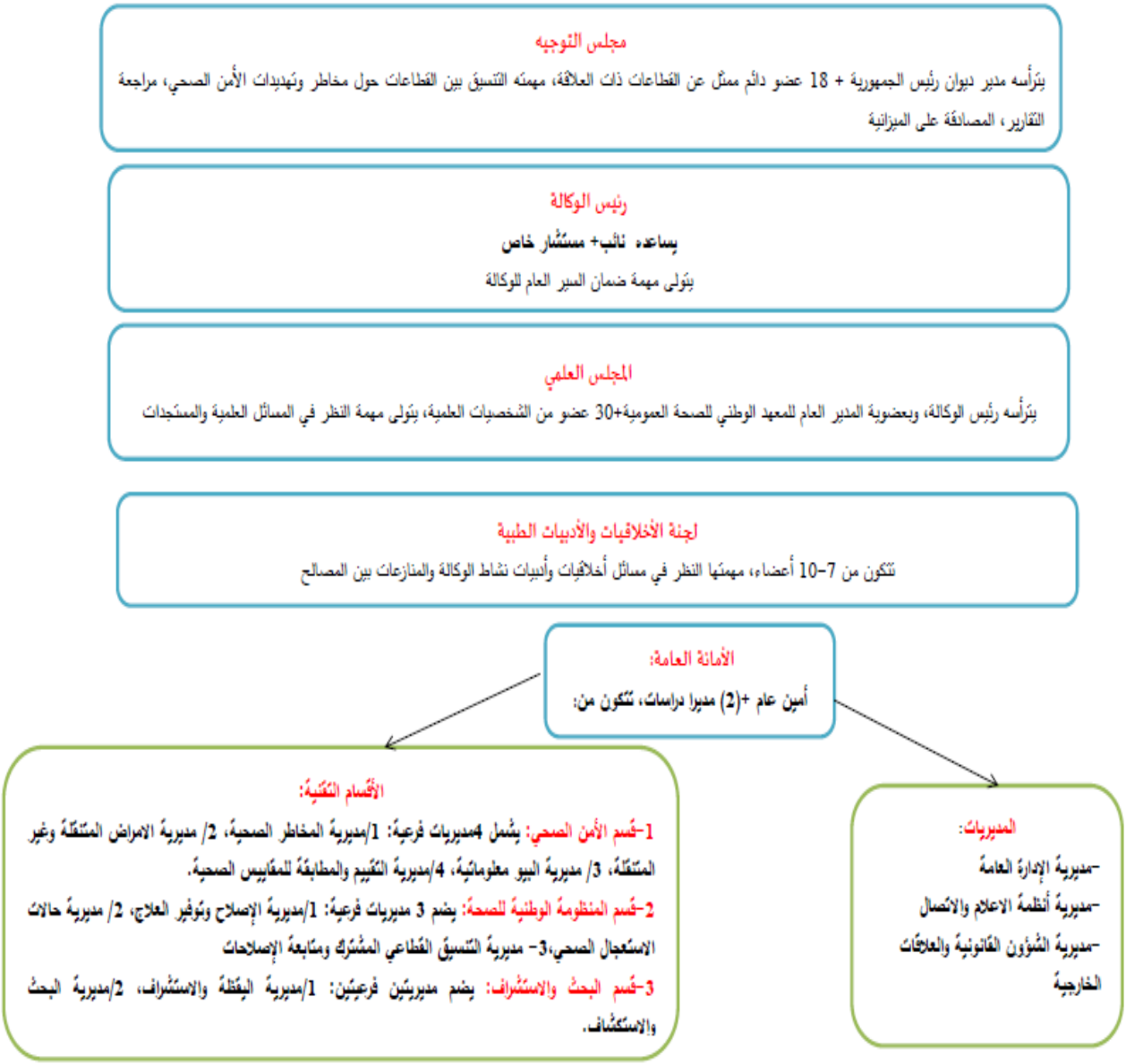

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معلومات متوفرة في المرسوم الرئاسي رقم 20-435 المحدد لصلاحيات الوكالة الوطنية للأمن الصحي وتنظيم سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية في عددها الأول بتاريخ 2 جانفي 2021، ص ص5-7.

2.1. أدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي

إن الغاية الرئيسة لإنشاء الوكالة الوطنية للأمن الصحي هي تعزيز وإنشاء نظام للمراقبة الصحية والوقاية بالإضافة إلى تكييف نظام صحي متطور يقدم رعاية جيدة، وقد منحت لها صلاحيات واسعة لإنجاز مهمتها، تم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وعملها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-435 ، الموافق 30 ديسمبر 2020، ونشر في الجريدة الرسمية رقم 1 بتاريخ 2 جانفي 2021، الذي حدد مهمتها في تحديد سياسة الأمن الصحي وتعزيزها، تحت سلطة رئيس الدولة مباشرة، تتكون من المجلس العلمي ولجنة الأخلاقيات والسلوك المهني تنقسم مهامه، على النحو المحدد في المرسوم المعني، إلى قسمين: مهمات في **مجال الأمن الصحي** وأخرى في **إصلاح النظام الصحي الوطني**.

فيما يتعلق بدورها في تحقيق **الأمن الصحي**، فإن الوكالة هي المسؤولة عن التقييم الدوري والخبرة للمخاطر الصحية المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية والأدوية للاستخدام البشري أو البيطري، والمنتجات البيولوجية والتكنولوجيا الحيوية، والدراسات السريرية، والأجهزة الصحية، والغذاء، والصحة في مكان العمل، صحة الحيوان والنبات ومنتجات النظافة ومستحضرات التجميل والمياه والبيئة.

كما أنها مسؤولة عن التقييم الدوري والإحالة الذاتية فيما يتعلق بالمخاطر والتهديدات من جميع الأصول على صحة السكان والسلامة العامة، وذلك بفضل تنسيق أنشطة المراقبة الصحية والوبائية وإطلاق الإنذارات المبكرة من أجل السماح بنشر الأنظمة في الوقت المناسب لإدارة الحالات الاستثنائية، في جميع أنحاء التراب الوطني.

ومن بين مهامها المحددة أيضا، مراقبة تطور البيانات المتعلقة بإدارة الاحتياطيات الاستراتيجية للأدوية والمواد الاستهلاكية الطبية والجراحية ووسائل التشخيص والوسائل الوقائية المخصصة لإدارة حالات الطوارئ الصحية والمخاطر الصحية الكبرى.

أما بالنسبة لدورها في **إصلاح النظام الصحي الوطني**، فإن الوكالة ملزمة بإيجاد أفضل السبل والوسائل لتحديث النظام الصحي الوطني وعصرنته بما يواكب التطورات العالمية، وإعداده لمواجهة التحديات القادمة الفجائية والغامضة وعواقبها، والوقاية منها، مثل الأمراض والتهديدات والمخاطر الصحية الجديدة والأمراض المعدية وغير المعدية وتغير التركيبة السكانية وشيخوخة السكان، كما تتولى مهمة جمع وتحديث البيانات المتعلقة بالوضع الوبائي للبلد والخطة التنظيمية لتوزيع الرعاية في جميع أنحاء التراب الوطني بانتظام، على الهياكل المعنية.

تتولى الوكالة اعداد تقارير دورية لنشاطاتها ترسل لرئيس الجمهورية وعلى جميع الأشخاص الذين يعملون على مستوى الوكالة، بصفة دائمة أو مؤقتة، كمستشارين أو خبراء، مطالبون بتقديم "إعلان عام عن المصلحة" إلى رئيس الوكالة، بهدف ضمان شفافية الوكالة وحيادها ومصداقيتها وضمان خلوها من أي

تضارب في المصالح، خصصت لها ميزانية سنوية، تتكون من ميزانية تشغيلية وميزانية معدات، مسجلة برمز رئاسة الجمهورية، وتخضع لحسابات منفصلة[23].

وطبقا لأحكام المرسوم الآنف الذكر، فإن دور الهيئة هو دور وقائي ذو طابع استشاري –علمي، وعموما تضطلع الهيئة بالأدوار التالية:

1- اقتراح سياسة شاملة للأمن الصحي؛

2- تقديم توجيهات فيما يخص الوقاية من الأمراض والأوبئة ومشاكل الصحة العمومية لكل المؤسسات الصحية العامة والخاصة واقتراح تدابير خاصة وتنسيق التعاون بين مختلف القطاعات؛

3- دور تحسيسي –توعوي للمواطنين بخطورة الأوبئة وضرورة توخي الحذر؛

4- تجميع المعلومات حول مشكلات الصحة وتقديمها للجهات المختصة في المتابعة والتحقيق؛

5- التقييم الدوري للآليات والسياسات الصحية ومراجعة نظم الصحة؛

6- ضمان التنسيق مع الهيئات الدولية في مجال الصحة.[24]

أما بخصوص أدوارها في مواجهة جائحة كوفيد 19 التي رغم حداثة نشأتها إلا أن مسؤوليتها كبيرة وتحتاج الى رؤية استراتيجية واضحة المعالم والآليات، وهو ما عمدت الوكالة الى التفكير فيه، حيث أطلقت حملة مشاورات واسعة حول تطوير النظم الصحية ونظم إدارة الأزمات فيها، وبالنظر الى تعامل الحكومة الجزائرية مع وباء كورونا نجد أنها اقتصرت على مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية كوقف جميع وسائل النقل داخل المدن وما بين الولايات، وغلق المطاعم والمقاهي والحدود البرية، وتعليق الرحلات الجوية، وفرض حجر صحي كلي أو جزئي على الولايات ونشر الوعي بأهمية التلقيح مع تركه أمرا اختياريا...، ما يوضح افتقارها الى منهج متكامل لإدارة الأزمة وغياب رؤية استراتيجية واضحة، الأمر الذي يطرح التساؤل حول مدى جدوى أنظمة اليقظة الاستراتيجية والانذار المبكر في إدارة الأزمات الصحية فيها، بل غياب نظام أو مركز وطني لإدارة الأزمات فيها، وهو ما تسعى الوكالة الوطنية للأمن الصحي الى تأسيسه، غير أن الطبيعة الاستشارية للوكالة تقف حائلا دون تأسيس نظام فعال لإدارة الازمات الصحية لأن مخرجاتها تبقى مرهونة بإدارة السلطة السياسية التي تخضع للعديد من الاعتبارات والتوازنات السياسية، كما أن تبعيتها لجهاز رئاسة الجمهورية وإن كان يحمل دلالة حرص رئيس الجمهورية على المتابعة والاشراف المباشر لإدارة جائحة كوفيد19 فإن تقاريرها تبقى مجرد توصيات واقتراحات للجهة الوصية التي هي صاحبة القرار النهائي، ومن هنا تطرح مسألة استقلاليتها الإدارية والمالية وحدود العلاقة والتأثير بين الأجهزة ذات الصلة، فحتى وإن كانت مسألة الأمن الصحي مسألة سيادية (ما دفع الى ربطها مباشرة برئاسة الجمهورية) قبل أن تكون إنسانية وعلمية فإنه ووعيا بأهمية أدوارها الآنية والمستقبلية فإنها تحتاج الى الحرية في أداء مهامها واستقلالية هيكلية وتنظيمية ومالية.

كما أن الملاحظ على جل نشاطاتها أنها ترتكز على جمع المعلومات حول مسار وباء كورونا وتقديم التوجيهات بخصوص التقليل من آثارها في مقابل غياب خطط وبرامج واضحة المعالم حول واقع ومستقبل الأمن الصحي في الجزائر من حيث الأهداف، الآليات، والخطوات، الميزانيات...، ما جعل نشاطاتها تتسم بالمناسباتية ومخرجاتها يغلبها طابع التحليلات والتصريحات العلمية بدل أن تكون قرارات سيادية.

2. حوكمة الوكالة الوطنية للأمن الصحي : نحو نموذج فعال لإدارة الأزمات الصحية

إن ضعف خبرة الجزائر في التعامل مع الأزمات الصحية الممتدة بأسلوب علمي، يفرض عليها ضرورة إعادة النظر في أنظمتها وسياساتها الصحية بما يعزز قدراتها العلمية واللوجستية في التعامل مع الأزمات والأوبئة، وهو ما يفرض على الوكالة الوطنية للأمن الصحي قيودا وتحديات تستوجب انتهاج أساليب رشيدة في عملها.

1.2. اليقظة الاستراتيجية: المنهج المفقود في إدارة الأزمات الصحية

إن مفهوم اليقظة مفهوم حديث النشأة يرتبط بالمعلومة وادارتها، زاد الاهتمام به مع مطلع تسعينات القرن الماضي في أوربا والو.م.أ كآلية استراتيجية لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة في ظل البيئة المتغيرة باستمرار، غير أن أول استخدام له كان في الستينات في الو.م.أ باسم" مسح البيئة" Environment (Scanning).

يعرف jokobiak" اليقظة الاستراتيجية على أنها "رصد للبيئة متبوع بنشر مستهدف للمعلومات المنتقاة بعد تحليلها ومعالجتها، بغرض اتخاذ قرارات استراتيجية".

أما "Lasca et Schuler" سنة 1998 فيعرفها بأنها "السيرورة المعلوماتية التي من خلالها تكون المنظمة/المؤسسة في الاستماع واستباق الاشارات الضعيفة في البيئة السوسيو–اقتصادية، بهدف خلق وتغطية فرص الأعمال وتقليل عدم اليقين". [25]

مما سبق يمكن تقديم التعريف التالي لليقظة الاستراتيجية:

هي نظام معلوماتي يترصد متغيرات البيئة بما يمكن من توفير معلومات شاملة حول بيئة العمل ما يقلل من تهديداتها ويعزز قدراتها التنافسية عبر استشعار الفرص والتهديدات وارسال إشارات الإنذار المبكر لتتمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب ويقلل من حدة المخاطر التي قد تواجهها.

تتحدد أهمية اليقظة الاستراتيجية في إدارة الأزمات الصحية من خلال خصائصها التالية:

–**التصور الاستراتيجي**: تستخدم للإشارة الى أن المعلومات التي تقدمها اليقظة الاستراتيجية لا تخص العمليات الحالية والمتكررة، إنما تخص تزويد القرارات ذات الطابع المستقبلي، وتطور المنظمة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة أي القدرة على التنبؤ بالمستجدات التي قد تحدث وبحجم آثارها.

-**الاستشراف المسبق:** بغرض توفير المعلومات حول المستقبل، فترسل إشارات الإنذار المبكر حول التهديدات أو المخاطر التي قد تنجم، فهي توفر توقعات بناء على إشارات مستقبلية وليس توقعات مستوحاة من الماضي.

-**البيئة:** مجموع القوى والعوامل والمتغيرات المحيطة بالمؤسسة -داخليا وخارجيا- والتي تؤثر على أداء المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إما بالإيجاب أو السلب.

-**الابداع:** تساهم اليقظة الاستراتيجية في الابداع في تصور مسبق حول ما ستكون عليه المؤسسة أو ستتعرض له مستقبلا، فتصور رؤية مستقبلية يحتاج الى الابداع.

-**الإرادة الطوعية:** إن الطابع الإبداعي في تصور إشارات الإنذار المبكر يفرض تكامل إرادة كل أفراد المؤسسة من خلال تعزيز فكرة الديمقراطية التشاركية والمسؤولية المشتركة بينهم.[26]

فاليقظة الاستراتيجية توفر نظام معلوماتي حول البيئة ومتغيراتها وما توفره من فرص وتهديدات ما يساعد على ارسال إشارات أو علامات انذار مبكرة توحي باحتمال حدوث خطر أو تهديد بناءً على معلومات تتسم بالضبابية توحي بمستقبل مبهم لم تتحدد معالمه بعد، تتسم معلوماتها بكونها خارجية توقعية، نوعية أكثر من كمية، غير كاملة وغامضة وغير مؤكدة، ما يلزم الاستعداد لها وفق خطط استباقية للتقليل من الآثار والتمكن من متابعة سيرورة تطورها وحجم خطورتها.

فتعد اليقظة الاستراتيجية من الأساليب المساعدة على تقييم وتقدير الأزمات الصحية وادارتها على نحو أمثل من خلال قدرتها على التحكم في المحيط الخارجي الأكثر تعقيدا وديناميكية، وذلك بالاعتماد على التشخيص الاستراتيجي وبناء الاستراتيجيات، **فالتشخيص الاستراتيجي** يساعد على جمع المعلومات حول وضعية الصحة العمومية وأبرز تهديداتها، ما يحدد درجة الحرية التي يتمتع بها صانع القرار من أجل تحديد اختياراته الاستراتيجية، فهو عملية تقييم للوضع الحالي وللقدرات المتاحة وكذا لخصائص البيئة التي تسمح باختيار الاستراتيجية المناسبة، لتأتي عملية **بناء الاستراتيجيات** التي تقوم على تصميم الخطط والبدائل بناء على الإمكانات والقدرات المتاحة والظروف المتاحة من قبل صناع القرار واختيار البديل المناسب (الاستراتيجية الهجومية أو الدفاعية) بناء على مخرجات نظم الإنذار المبكر. [27]

فاليقظة الاستراتيجية توفر المراقبة المستمرة للبيئة بما يمكن من وضع أهداف وخطط استراتيجية واستشراف وتوقع واحتمال وقوع الأزمات والأوبئة بما يعزز المواجهة الحكيمة لها من خلال جمع البيانات وترجمتها الى معلومات تساعد صناع القرار على اتخاذ القرارات المناسبة بما يمكن من الاستعداد الجيد للأزمات والأوبئة والتكيف معها ومتابعة سيرورتها وتقدير آثارها.

2.2. متطلبات حوكمة الوكالة الوطنية للأمن الصحي

وضعت جائحة كورونا الحكومات موضع حرج أمام شعوبها التي لم تعد تنتظر منها سوى توفير بيئة صحية(الصحة الجسمانية والنفسية خاصة)، لهذا فإنه يقع على الوكالة الوطنية للأمن الصحي مسؤولية

مزدوجة تتمثل في تحقيق السيادة الصحية للبلاد ما يعزز الاستقرار والأمن الوطني من جهة وضمان –على الأقل– الحد الأدنى من الخدمات الصحية لمواجهة هذا الوباء بما يوفر الحماية للأفراد، ووعيا منها بذلك فلابد من تحقيق ما يلي:

1- منح سلطة مستقلة وكاملة للوكالة الوطنية للأمن الصحي، فالوكالة ورغم تمتعها بالشخصية المعنوية إلا أنها ليست مخولة باتخاذ القرارات بصورة مستقلة ومباشرة بعد مشاورات واخطار مختلف القطاعات ذات العلاقة بالأمن الصحي؛

2- ضرورة توفر الاستقلالية المالية للوكالة، فوفقا للمادة 36 من المرسوم التنظيمي للوكالة الصادر في 2جانفي 2021 ينص بأن مواردها هي عبارة عن اعانات من الدولة، هبات ووصايا، الموارد الناجمة عن التعاون الدولي، والتساؤل يطرح هنا: ما هو مصيرها في حالة توقف هذه الإعانات والمساعدات؟ كما أن الاعتماد عليها قد يخلق نوع من التبعية في اتخاذ القرارات، لذا لابد أن تخصص لها ميزانية مستقلة سنوية وبشكل دائم حتى يتحقق مبدأ الاستقلالية في عملها.

3- سيطرة الطابع التوجيهي –الاستشاري–العلمي عليها ما يجعل قراراتها رهينة موافقة سلطة الوصاية ممثلة في مجلس التوجيه خاصة والذي يتكون من رئيس ديوان رئيس الجمهورية و19 عضو هم وزراء القطاعات ذات العلاقة بالأمن الصحي، وهذه الشخصيات غالبا ما تكون تكنوقراطية–سياسية ما يجعل القرارات تخضع للتصور التقليدي في اتخاذها بعيدا عن التصور الذي قد تفرضه خصوصيات الأزمات الصحية المستجدة والمستديمة، لذا يجب إعادة النظر في طرق اتخاذ القرار فيها.

4- إن معالجة الأزمات الصحية المستديمة والممتدة يفرض توفر جهاز مستقل لليقظة الاستراتيجية والانذار المبكر وهو ما لا يتوفر في الوكالة، حيث يوجد فقط "مديرية اليقظة والاستشراف" ضمن قسم البحث والاستشراف التابع للأمانة العامة، فمهمة اليقظة الاستراتيجية تمكن الوكالة من استشراف علامات الخطر وارسال انذار مبكر للوكالة بما يمكن من صياغة استراتيجيات احتواء استباقية للتهديدات المحتمل وقوعها والاستعداد الأمثل لها.

5- عصرنة الوكالة بتزويدها بنظام وطني الكتروني حول مختلف الأزمات الصحية التي شهدتها الجزائر وكذا ببطاقات الكترونية صحية خاصة بكل مواطن مع ربطها بأنظمة الصحة العالمية ما يضمن الشفافية والمصداقية في عملها ويزيل الضبابية والتعتيم حول نشاطاتها.

6- إن مسألة الأمن الصحي هي مسؤولية جماعية لابد أن تشارك فيها مختلف الفواعل، وباطلاعنا على المرسوم التنظيمي للوكالة لم نجد أي إشارة لأدوار الفواعل غير الرسمية في تحقيق ذلك كالإعلام والمجتمع المدني، المواطنون، الجماعات المحلية، المنظمات الدولية....، لذا فيجب إعادة النظر في طرق عملها بالانتقال من المركزية والوصاية الى الديمقراطية التشاركية مع مختلف الفواعل، فالمتتبع

لجائحة كوفيد19، يجد أن تلك الفواعل لاسيما المجتمع المدني والاعلام والمنظمات غير الحكومية أدت أدوارا كبيرة في توفير مستلزمات الوقاية ونشر الوعي...

الخاتمة

في ختام دراستنا يمكن استخلاص النقاط التالية:

– إن ظهور نمط جديد من المخاطر والأوبئة الصحية وضع الحكومات في حالة قيد وحيرة، وفرض عليها ضرورة إعادة صياغة نظمها الصحية وسياساتها بمزيد من العقلانية والعلمية في ادارتها لتلك الأزمات التي لم تعهدها الدول لخصوصيتها المتسمة بكثرة التغير وسرعة الانتشار وخطورة الآثار والتي جعلت من الأنظمة الصحية الأكثر تطورا في العالم عاجزة، كما فرضت سياق جديد في التعامل معها يتطلب تعاون وتكاثف الجهود الدولية لمواجهتها رغم اختلاف المرجعيات الفكرية والسياسية بين الدول؛

– تأثرت الجزائر على غرار باقي الدول منذ مارس 2020 بجائحة كورونا، والتي لم تجد سبيلا لمواجهتها سوى اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية التي لم تكن كافية لاحتوائها من آثارها التي لا تزال قائمة بل وتزداد حدة، حيث طرحت العديد من الإشكالات حول جدوى الأنظمة الصحية فيها، وحول توفر نظام وطني لإدارة الازمات الصحية من عدمه، وحول قدراتها في مواجهتها، في مقابل تعالي الأصوات بضرورة توفر الأمن الصحي للمواطن الذي وضع الحكومة موضع حرج، فكان لزما عليها تأسيس هيئة/مؤسسة للإشراف المباشر على المستجدات الحاصة والتي توجت بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن الصحي.

– إن حجم الأدوار الموكلة للوكالة الوطنية للأمن الصحي والتي تتدرج تحت دورين أساسيين يتعلق أولاهما بتحقيق الأمن الصحي والثاني بإصلاح المنظومة الصحية لا يتماشى والقدرات الممنوحة لها، إذ تقتصر على تقديم الاستشارات والتوصيات في صورة تقارير ترفع لرئاسة الجمهورية وكذا رصد ومتابعة سيرورة الأزمات في غياب سلطة فعلية لاتخاذ القرارات اللازمة ووضعها موضع التنفيذ الفعلي، وهو ما يطرح إشكالية الاستقلالية فيها، كما يقع على عاتقها مهمات أكبر تتمثل في صياغة استراتيجية شاملة للأمن الصحي تحتاج فيها الى اشراك مختلف الفواعل غير الرسمية.

على ضوء ما سبق، يمكن تقديم **التوصيات** التالية:

– تحتاج الجزائر الى إعادة النظر في منظومة أمنها الصحي بتعزيز أنظمة اليقظة الاستراتيجية والانذار المبكر التي تزودها بالمعلومات اللازمة ما يمكنها من اتخاذ استراتيجيات أو إجراءات استباقية لاحتواء المخاطر والأوبئة الفجائية واعطائها الوقت الكافي في ادارتها على نحو جيد؛

– إعادة النظر في الأطر التنظيمية وهيكلة الوكالة الوطنية للأمن الصحي بتزويدها بأقسام ولجان دائمة حول إدارة الأزمات الصحية واليقظة الاستراتيجية ...وتطوير أنظمة الاتصال فيها وعصرنة آليات عملها؛

– رغم أن المرسوم المنشئ للوكالة يقر بالشخصية المعنوية لها إلا أنها تحتاج الى استقلالية إدارية في إدارة أنشطتها وأعمالها، كما تحتاج الى استقلالية مالية تساعدها على أداء مهامها بيسر وبعيدا عن أي ضغوط محتملة.

الهوامش:

[1] الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الانسان، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ، 1948، ص11

[2] بطاش عبلة، التدهور البيئي واشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد، رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص حقوق الانسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، 2014، ص11

[3] زوبير محمد، خثير محمد، واقع الأمن الصحي بالجزائر: دراسة تحليلية للمؤشرات الصحية لولاية عين الدفلى، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد3، العدد1، الجزائر، 2019، ص 05

[4] منظمة الصحة العالمية، يوم الصحة العالمي: الأمن الصحي العالمي، على الرابط: https://bit.ly/3e3ThBv، تاريخ التصفح: 2010/02/20.

[5] LEGEAS Michele, la sécurité sanitaire, l'école nationale de la santé publique, fichier destinés aux cadres supérieurs de l'État de 1997-2000,2000, p15.

[6] TABUTEAU Didier, la sécurité sanitaire, réforme institutionnelle ou résurgence des politiques de santé publiques, », les tribunes de la santé, 2007/3 n°16, p p 88-91.

[7] جمعية التنمية الصحية والبيئية، صحة البشر: المحددات – التحديات الآنية–الفرص المتاحة، على الرابط: https://bit.ly/3GRQnw7، تاريخ التصفح: 2021/05/20

[8] بلخير آسية، الأمن الصحي العالمي: متطلبات الترشيد وضرورات الاستدامة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 6، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2018، ص 249.

[9] GROSS Jane, "Aging AIDS patients best by the complex health problems", janauary 6,2008, in site internet: https://bit.ly/324kq53, consulté le :19/092021

[10] OMS," Les menaces pour la santé publique mondiale au XXIe siécle",2007, en site d'internet: https://bit.ly/3IZji3d, consulté le :15/06/2020

[11] منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 02–04

[12] خميس خليل، الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، جامعة ورقلة،2016، ص 124.

[13] السيد عليوة، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص81

[14] قربة معمر، بودربالة سارة حدة، منهجية التعامل مع الأزمات: من تشخيص الداء إلى وصف الدواء، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد10، جامعة الجلفة، 2018، ص 437

[15] William DAB, Gestion des crises sanitaires, Techniques de l'ingénieur,10 juillet 2017. https://bit.ly/3s9JLFo, consulté le : 15/10/2021, p104.

[16] Michel GARENNE, La récupération après les crises sanitaires :étude de cas sur les tendances de la mortalité des jeunes enfants en Afrique Saharienne , Institut de recherche pour le Développement IRD,Institut pasteur, France, 2018, p128.

[17] الرويلي علي هلهول، ادارة الأزمات: استراتيجية المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، 2008، ص07.

[18] الخضيري محسن أحمد، ادارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2003، ص71.

[19] منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 02-04

[20] الأعرجي عاصم محمد حسين، دقامسة مأمون أحمد، إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، معهد الإدارة العامة، السعودية ،2000، ص780.

[21] المرسوم الرئاسي رقم 20-158 المؤرخ في 21 شوال 1441 الموافق 13 يونيو 2020، والذي يحدد إستحداث الوكالة الوطنية للأمن الصحي، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 14 جوان 2020، ص11.

[22] APS, Décret de la création de l'Agence nationale de sécurité sanitaire publié dans le JO :06/2020, https://bit.ly/3mdXrvd , consulté le :22/10/2021

[23] Tir Ilham, L'Agence nationale de la sécurité sanitaire sur les rails, Le soir d'Algérie, 13/01/2021 , https://bit.ly/3e1atrl , consulté le/22/10/2021

[24] المرسوم الرئاسي رقم 20-435 المؤرخ في 15 جمادى الاولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020، والذي يوضح صلاحيات الوكالة الوطنية للأمن الصحي وتنظيم سيرها، الجريدة الرسمية، العدد1، الصادر في 2 جانفي 2021، ص5.

[25] كرومي سعيد، عمرستي أحمد، أهمية اليقظة الاستراتيجية في تحسين القرارات الاستراتيجية والتنافسية للمؤسسة، الملتقى الدولي: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشلف، (08-09/11/2010)، د ص.

[26] زروخي فيروز، سكر فاطمة الزهراء، دور اليقظة الاستراتيجية في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشلف، (08-09/11/2010)، دص .

[27] ليتيم خالد، نجيمي عيسى، اليقظة الاستراتيجية نظام معلوماتي فعال لإدارة الأزمات: دراسة تحليلية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد8، المجلد4، فيفري 2017، ص 10-12.